

ورقة الداخل السوري

"آراء نشطاء الداخل السوري، خلال لقاءات عبر برنامج Zoom"

إعداد وصياغة: الصحفي والناشط السياسي صالح صالح

يعيش الشعب السوري أزمة كبيرة نتيجة نظام الحكم الجائر. سورية لم تكن دولةً بمفهومها الحضاري، بل يحكمها نظام ديكتاتوري وبعد انطلاق الثورة السورية ورفع شعارات الحرية والكرامة والديمقراطية، قال الشعب السوري كلمته امام حاكم جائر، ونظام لا يحترم حقوق الانسان ولا كرامته.

الثورة السورية هي الثورة الصاعدة الهابطة الكاشفة الفاضحة، التي مرت بمراحل عديدة خلال اثني عشر عاماً ليصير المشهد السوري من أفسى المشاهد التي مرت على دول المنطقة

تعيش محافظات ومدن سورية حالة من التشتت وتمزيق المجتمع، ونشر الفساد، واستباحة الحدود، فلا حياة سياسية ولا عسكرية ولا أمن مجتمعي ولا اقتصاد يخدم الشعب، ولا عمل مؤسساتي.. بل الكل في خدمة الفرد وعبادة الطغاة نتيجة الاضطهاد والظلم والتمييز الطائفي الذي يمارسه حكام الامر الواقع وازدياد نسبة البطالة والفقر، وانتشار تجارة المخدرات وتسهيل الدعارة.

الشعب السوري اليوم بحاجة الى حلول سريعة والعمل على خطوات جديّة وان نأخذ زمام المبادرة والعمل على انقاذ الشعب السوري ولحاجة الشعب للمساواة، والعدل، والحرية، وللحفاظ على الكرامة الإنسانية

١ – الوضع السياسي

انقسام واضح للمعارضة السياسية السورية مما جعل اتخاذ القرار السوري تحت سيطرة مجموعة من الاشخاص لا يمثلون الداخل وشاركوا بصفقات سياسية (استانا وسوتشي) في عمليات خفض التصعيد والتي كانت نتيجتها تهجير اهالي الجنوب السوري الى الشمال وعودة سيطرة النظام السوري لمناطق الجنوب السوري وعدم التزامهم بالقرار ٢٢٥٤ وتنفيذ بنوده بشكل كامل.

٢ – الوضع العسكري

منذ بداية تشكيل هيئة الاركان للجيش السوري الحر كانت غالبية الفصائل الجيش الحر تحت قيادة المجالس العسكرية ولكن بسبب عنجهية التيار الاسلام السياسي والعسكري قاموا بالانقلاب على المجالس العسكرية وانفرادهم بالسيطرة وقاموا بشن حملات عسكرية ضد فصائل الجيش الحر ولم يعد هناك قيادة واحدة ومشتركة بل اصبحوا فصائل مرتتهنة لدول لها مصالح ضد مصالح وثوابت الثورة السورية فتم دعمهم على حساب فصائل الجيش الحر وهذا مانشاهده من انفلات امني في مناطق شمال غرب سوريا والاققتال الدائر بينهم متناسين معاناة المدنيين وظروفهم المعيشية التعيسة.

٣ – الوضع الأمني

تعيش سوريا الان أصعب مراحلها فالانفلات الامني في مناطق النظام والمناطق الخارجة عن سيطرته تفوق التصور والخيال، فالتواجد الايراني أصبح كاملاً في محافظات درعا والقنيطرة والسويداء وتحويلها الى مناطق مصنعة للمخدرات وحبوب الكبتاغون ومستودعاً

لتخزيننا وطريقاً باتجاه المحافظات السورية شمالاً وجنوباً باتجاه المملكة الاردنية الهاشمية، وهذا الامر ينطبق ايضاً على مناطق شمال غرب سوريا حيث لا امان مع تواجد فصائل تقوم بترويح المخدرات وتسهيل الدعارة وعمليات الخطف والاغتيال وعندما تتضارب المصالح ينشب الخلاف ويبقى صوت الرصاص هو الفصل في حلول مشاكلهم.

إن جميع هذه الممارسات وغيرها في سوريا اليوم زادت من تفسخ العلاقات الاجتماعية ورسخت مبادئ الطائفية وحرضت أبناء الأسرة الواحدة ضد بعضهم بسبب مصالحهم وارتباطهم مع النظام أو الفصائل العسكرية. ونتيجة لهذه الممارسات وانتشار الفساد ومنع تأمين الحاجات الضرورية للحياة اليومية تحت مسمى الحصار أطلق يد بعض الموالين للنظام وهيئة تحرير الشام وبعض فصائل الجيش الوطني بتهريب ما يريدون حتى المخدرات لجمع المال وتفتيت المجتمع وزيادة، لم يعد هناك اختلاف بين مناطق سيطرة النظام ومناطق الخارجة عن سيطرة النظام أصبح الوضع مشابه على جميع الصعد العسكرية والامنية والاجتماعية والاقتصادية

المطالب الرئيسية:

- توحيد كافة الهيئات والمكاتب السياسية على المستوى الفردي والجماعي للمنظمات السورية وتنظيمها بشكل فاعل داخل وخارج سوريا .
- اقتراح القوانين والأنظمة الداخلية والأليات واللوائح القانونية وتقديمها للمكاتب السياسية والهيئات داخل وخارج سورية التي تنضوي تحت مظلة "المنظمة"، والمساعدة بالبحث عن مصادر دعم وتمويل مالي لهذه الهيئات والمكاتب السياسية.
- بناء وتطوير قدرات ومهارات الأعضاء في جميع المكاتب والهيئات السياسية داخل وخارج سورية لتنمية كفاءاتهم ومهاراتهم وتدريبهم على الانخراط في العمل السياسي حسب الأصول الديمقراطية لتأهيلهم لاحقاً للتعايش السلمي تحت مظلة الدستور والقانون الذي يكفل ضمان حقوق جميع المواطنين في سورية وذلك عن طريق القيام بتنظيم دورات تدريبية تأهيلية بشكل مستمر داخل وخارج سورية بما في ذلك التوثيق القانوني حسب الأصول الحقوقية المتبعة .
- ترسيخ مفهوم العمل الطوعي وتبني المبادرات الفردية والجماعية للانخراط في الأحزاب السياسية والنقابية بصورة مهنية ديمقراطية حرة. ونشر الوعي السياسي والاجتماعي بكافة الوسائل الممكنة الورقية والمسموعة والمرئية على جميع الأصعدة.
- السعي إلى التواصل مع كافة المنظمات والمؤسسات الحقوقية داخل وخارج سورية لتوحيد الجهود بتدوين وتوثيق كل الأدلة القانونية فيما يتعلق بالجرائم ضد الانسانية التي ارتكبت على الأرض السورية ومتابعة عملية التدوين ومرافقتها في المحاكم المحلية والإقليمية والدولية. والسعي إلى تأسيس بنك معلومات تتوافر فيه جميع هذه الأدلة الجنائية وتقديمها إلى المراكز والهيئات القانونية والقضائية أصولاً.
- دعم المشاريع الإغاثية والصحية والتعليمية والثقافية
- اسقاط استانا وسوتشي وعدم الاستمرار بهما والالتزام الكامل بالقرار ٢٢٥٤
- العمل على تأسيس هيئة سياسية تقوم بعمل الائتلاف لمرحلة انتقالية مدتها ثلاث أشهر الى ان يتم اختيار الامانة العامة والهيئة السياسية والرئاسية بمؤتمر عام واختيار دولة بديلة عن تركيا يكون مقر لها.
- تشكيل مجلس عسكري انتقالي قيادته من الضباط المنشقين عن النظام السوري
- العمل على توحيد المناطق الخارجة عن سيطرة النظام السوري وان يكون ضمن الثوابت المصلحة الوطنية.
- محاربة التواجد الايراني والمليشيات التابعة له وطردها من الاراضي السورية.
- المطالبة بانتشار نقاط عسكرية للتحالف الدولي في مناطق شمال غرب سوريا ضمن إطار حماية المدنيين.
- صياغة دستور عصري حديث يتم كتابته على الأراضي السورية وذلك بعد تطبيق قرار مجلس الأمن 2254 والقرارات الدولية ذات الصلة على أن يصادق عليها الشعب السوري بكافة أطرافه ومكوناته بما يضمن الحقوق والحريات الأساسية وثقافة المواطنة والانتماء الوطني .
- العمل على إخراج جميع الميليشيات الأجنبية من البلد ومحاربة التطرف والإرهاب. وتفكيك جميع الميليشيات والفصائل المسلحة السورية ونزع أسلحتهم والعمل على إعادة تأهيلهم فكرياً ومهنياً لدمجهم في الحياة المدنية.(المجلس العسكري)
- العمل على تطوير السياسات بما يتناسب مع الديمقراطية.
- العمل على رفع وعي المجتمع سياسياً وأخلاقياً وثقافياً من أجل أن يكون هناك مجتمع قادر على تحمل المسؤولية تجاه بلده.
- تطوير ثقافة حرية الرأي والتعبير والإعلام وضمان صونها دستورياً.
- العمل على ترسيخ دور هام للمرأة في المراكز الحساسة والمهمة.
- ترسيخ مبدأ الرئاسات المشتركة في القطع والدوائر الرئيسية للدولة.

- العمل على قيام محاكم من أجل محاكمة المتورطين في سفك دماء الشعب السوري من كافة الأطراف والعمل على محاكمة خاصة للعناصر الإرهابية.

مخيم الركبان:

- لمخيم الركبان حالة خاصة من ظروف قاسية يعيشها اهالي المخيم، الحل الامثل حاليا:
- الاعتراف به من قبل الامم المتحدة ويتم تسجيله على قوائمها
- ادخال المساعدات الانسانية واللوجستية بكافة اشكالها عبر الحدود الاردنية.
- فتح النقطة الطبية التي كانت تحت اشراف الامم المتحدة (اليونيسيف) مع الحدود الاردنية.

بالنسبة للقرار العسكري...من اتخذ القرار هو اعلم بجدوى الاختيار والقرار

واهمية هذا القرار على المنطقة، ونأمل من القرار والتغيير الخير لاهل المنطقة من كافة جوانبها.